



مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

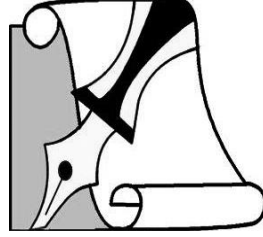
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة:

تحولات وتغييرات جذرية تشهدُها المنطقة على صعيد التعامل مع الاحتلال الصهيوني، ولم يعد خافياً أن هناك تحركات واضحة لتعزيز وتطبيع علاقات بعض الأنظمة مع الاحتلال، تبدى ذلك في زياراتٍ سرية ودعواتٍ علنية لتبادل الزيارات، بالإضافة إلى العلاقات الاستخباراتية والاقتصادية المتنامية.

وتتقاطع السياستان السعودية والإسرائيلية في العداء لطهران، خشيةً من فرض سيطرتها على المنطقة، وتمثل التقاطع في تعاون استخباراتي يتعلّق بالأنشطة الإيرانية جعلتها تعزّز علاقتها معاً، وفي هذا الاتجاه تجري الجهود حثيثة لإنجاز الحلف الإقليمي بحيث يصبح المسار الفلسطيني تفصيل جزئي يتم فرض التنازلات فيه لصالح دمج العدو في التحالف الاقليمي الذي تجري الجهود لإبرازه بشكلٍ علني بعد تصفية القضية الفلسطينية، وإراحة العدو الصهيوني من التحدي الفلسطيني، عبر الحل الإقليمي الذي أصبح هدف الأطراف المعنية بالاصطفاف في مواجهة الجمهورية الإسلامية.

ونقلت صحيفة "جيروزاليم بوست" عن المختصّ بالشأن السعودي في جامعة "بار إيلان"، يوشع تايئلباوم، أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، هو "مهندس عددٍ من الخطوات التي تجعل السعودية وإسرائيل عند تفكيرٍ واحد"، وأضاف أنه يقصد "الجبهة المشتركة لكبح التأثير الإيراني في لبنان والعراق واليمن" وحول عمليّات "عاصفة الحزم" في اليمن، أوضح تايئلباوم أن "إسرائيل تدعم بشكلٍ كبير العمليات السعودية في اليمن، لأن إسرائيل لا يمكنها تحمّل وجود قوات موالية لإيران في مضيق باب المندب، الذي يشكّل نهاية مسار السفن الإسرائيلية المنطلقة من خليج إيلات، وهو أمر تتفق عليه إسرائيل والسعودية بشكل كبير".

ومن جهةٍ أخرى يشكّل الرّئيس ترامب نموذجاً واضحاً ومباشراً لتصفية القضية الفلسطينية، وسعيه لمحاصرة السلطة الفلسطينية بات علنياً وواضحاً، دون أي اعتبار لتسليمها بالعملية السياسية ونهج التفاوض والإيمان المطلق بعملية السلام. وأبدى ننتياهو، خلال زيارته الأخيرة إلى العاصمة الأميركية، واشنطن، ولقائه ترامب، حماسه لتصفية القضية الفلسطينية عبر "صفقة القرن" التي تشترط بدورها تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية دون الالتفات أو حتى مجرد التفكير في حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والمفارقة هنا، هي أن

هذا يتناقض كلياً مع "المبادرة العربية للسلام" التي بادرت إليها السعودية وشكّلت خطابها الرسمي على مدى سنوات عديدة اشترطت حينها حلّ القضية الفلسطينية قبل إقامة أي علاقة رسمية مع الاحتلال.

في هذه المناخات جاءت خطوة ترامب هذه في سياق سياسي إقليمي ممزّق، وعربي ساعٍ للتطبيع ولتصفية القضية الفلسطينية، وفلسطيني منقسم على نفسه، وبهذا يحاول ترامب تثبيت الرواية الصهيونية من خلال فرض شرعية الاحتلال، والنيل من القدس ومحاولة تفرغها من مكانتها الحضارية الثقافية والوطنية والدينية.

ولكل ما سبق، وعلى أبواب انعقاد المجلس المركزي تعالت الأصوات الفلسطينية القائلة بأنه لن تكون هناك فرصة تاريخية وسياسية أفضل للتخلص من خيار التفاوض، واستبداله بخيار الشعب الفلسطيني من خلال رفض التسوية السياسية وإعادة تفعيل منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتزام خيار المقاومة، ويبقى المطلب الأهم في الفترة الحالية هو وقف التنسيق الأمني، الذي ساهم في تصفية القضية الفلسطينية وفقدانها هيبتها.

وكان الردّ الشعبي سابقاً كالعادة عبر الانتفاضة، ووسط دعوات القوى والفصائل الفلسطينية إلى تصعيد هذه الانتفاضة واستمرار الغضب الشعبي في مواجهة الاحتلال، ورفضاً للقرار الصهيوني باعتماد القدس عاصمة لـ"إسرائيل". وتتوالى أيام الجمعة كمحطاتٍ للتصعيد والمواجهة، وهو الحدّ الأدنى للردّ على الخطوة الخطيرة التي اتخذها الرئيس ترامب بإعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل".

وتبدو السلطة الفلسطينية في حالةٍ حرجيةٍ لأنّ حلفاءها في أمريكا و"إسرائيل" فضحوا آفاق جدوى هذا التحالف، خاصةً أنّ الشعب الفلسطيني سيتحرّك باتجاهين، الأول هو المقاومة الشعبية، والثاني هو المقاومة المسلحة. وحالياً الساحة الفلسطينية تعيش مرحلة استقطاب بين معسكرين، معسكر يمثل الأقلية، وهو الذي يرى بالعودة للمسار السياسي حلاً وقد أثبت فشله، والمعسكر الآخر الذي يمثل الأغلبية الوطنية بقيادة فصائل المقاومة، هذا الاستقطاب سيقود إلى بلورة معسكر يحدّد الاتجاهات المفترضة اتخذها في الفترة القادمة، والتي تتبلور في إلغاء اتفاق اوسلو، ووقف التعامل الأمني مع الاحتلال، ودعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الذي يوحد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

من جهةٍ أخرى أخذت الضغوط الماليّة ضدّ السلطة شكلاً واضحاً عبر القرارات الأمريكية والنوايا الصهيونية، سواء الأموال المقدّمة للسلطة أو المقدّمة لوكالة الأونروا، والسعي الإسرائيلي لاقتطاع الأموال التي تدفع إلى أسر الشهداء والأسرى من مستحقّات السلطة الفلسطينية من أموال الضرائب، وعملياً شكّلت المعونة الأميركية في نظر الفلسطينيين مهديّ طويل المدى إلى حين قيام الدولة الفلسطينية، ولكن يبدو أن مانحها يستهدف جعلها إيماناً متواصلًا ووسيلة ضغط للحصول على تنازلات في ثوابت القضية بالنسبة للفلسطينيين. فتهديد الرئيس دونالد ترامب، بقطع المساعدات الأميركية عن السلطة الفلسطينية إذا لم تُعدّ لطاولة المفاوضات، بعد التحركات الفلسطينية الراضية لقراره نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. هذا التهديد على ما يبدو لم يكن له تأثير على الجانب الفلسطيني، وقوبل بتحدّي لافتٍ من السلطة الفلسطينية، حيث قال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية: "إن القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ليست للبيع لا بالذهب ولا بالمليارات".

وما يزيد من عدم الاكتراث أو الإلتفات للتهديدات هو الممارسات الإسرائيلية، التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني حضانة جبريّة بلا تنمية أو دولة وموارد سياديّة، بل اقتصاد خاضع للمساعدات والمستحقّات المشروطة.

المصالحة

في مؤشرٍ على تعثرّ المصالحة الفلسطينية، لا زالت قيادات حماس وفتح والسلطة تواصل تبادل الاتهامات كلٍّ للآخر بعرقلة إنجاز المصالحة، حيث أكّد عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق أن المصالحة الفلسطينية في خطر، وبجاجةٍ ماسّة إلى تصحيح مسارها، داعياً حركة "فتح" إلى الانتقال من حالة الشك والريبة إلى خانة الفعل وتطبيق الاتفاقيات الموقّعة؛ "وما صدر عني من تصريحات حول المصالحة واعتبار البعض لها بأنها تصريحات تشاؤميّة ودليل جديد على تعثرها بعد الأمل الذي لاح لأبناء الشعب الفلسطيني خلال الأشهر القليلة الماضية، ليس موضوع تشاؤم وتقاؤل بقدر ما كان تشخيص لواقع الحال، ودقّ لناقوس الخطر".

والجولة الأخيرة بكل أسف شهدت تعنت فتحاوي تمثل في رفض رفع العقوبات "الجائرة" على قطاع غزة، والسير قدماً في المصالحة وفقاً لاتفاق ٤ مايو (أيار) ٢٠١١ والتفاهات اللاحقة له، بالرغم من أن "العقوبات" وليدة أشهر سابقة وليست العقدة الحقيقية للأزمة الفلسطينية.

وأكد أبو مرزوق أن حركته ستدرس مع الفصائل كل الاحتمالات الممكنة والإجراءات المناسبة لهذه الاحتمالات، "ولدينا خيارات عديدة لكي لا يبقى أهلنا في غزة على ما هم عليه من تأزم، وصبرنا على الوضع الحالي له حدود".

وعن سلاح "حماس" وما جرى من حديث حول استعداد حركة حماس لوضعه تحت إمرة منظمة التحرير بعد انضمامهم إليها، قال: "قرار الحرب والسلام مسؤوليّة وطنيّة وقرار جماعي، وحماس مستعدة للالتزام بالمسؤوليات الوطنية كافة، لكن لا بدّ من التوافق على كل ما هو مطروح في الساحة السياسية، وكل ما يتعلّق بمصير ومستقبل الشعب الفلسطيني بمعنى لا يصحّ أن أتكلّم عن الحرب وقد شنتها (إسرائيل) على قطاع غزة ولا أتكلّم عن المشاركة في القرارات المتعلقة بمستقبل الشعب الفلسطيني، لهذا أي حديث من هذا القبيل يأتي بالضرورة بعد دخول حركة "حماس" المنظمة وبقية الفصائل الأخرى، بحيث تمثل منظمة التحرير الكل الفلسطيني فعلياً، وتكون هناك مشاركة حقيقية في الأطر القيادية".

وأضاف: "سلاح المقاومة هو في خدمة شعبنا وقضيّته حتى استعادة حقوقه، وإذا ما أضحت المنظمة تمثل الكلّ الفلسطيني وغاب تفرد أي فريق أو حزب في مستقبل القضية فلن يكون هناك مشكلة في قراري الحرب والسلام وتموضع سلاح المقاومة وطنياً وبعيداً عن اتفاقيات أوسلو".

من جهته قال صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن العلاقة مع السلطة الفلسطينية فيها إشكال جوهري، وأن حركته لن تقبل بأي مطالبات لها بتسليم سلاحها. واعتبر أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على القيام بالدور المطلوب منها. مشيراً إلى أن السلطة قامت على أساس الدخول للأراضي الفلسطينية دون الوصول لحلّ الإشكاليات والقضايا الكبرى. وشدد على أن المصالحة لم تنهار، مضيفاً: "نحن وصلنا إلى مرحلة معيّنة، تباطأت وتوقفت المحادثات، لكننا لم نتراجع للوراء ويمكن أن نستأنف الحوارات". مشيراً إلى أن المصالحة تصطدم بجدار التزامات السلطة واتفاقياتها التي تفرض نبذ المقاومة وسلاحها. وقال: "أنا أوّمن شخصياً أن الذي يُفشل تطبيق المصالحة، هو أنه في النهاية عودة الإخوة في السلطة وحركة فتح للحديث عن سلاح واحد".

من جانبه قال عزام الأحمد: "كنا نأمل بأن تسير الأمور بشكل أسرع من ذلك، خاصة بعد إعلان ترمب، ولكن للأسف كان هناك بطء منذ البداية وتفسيرات مختلفة حاولنا عدة مرات معالجتها، وحتى في ضوء التشاور بيننا وبين الأشقاء المصريين، فقد تمّت دعوتنا لاجتماع غير معلن، أنا ويحيى السنوار، لمعالجة العقبات التي برزت، وأوضح الأحمد أن تمكين الحكومة يعني أن تمارس دورها بحرية، وألاّ تتدخل أي جهة بدورها، مؤكداً أنّ اللجنة الإدارية لحركة حماس يبدو أنّها لا زالت موجودة وذلك من خلال بعض الممارسات".

ونقلت صحيفة الحياة عن مصادر من حماس تأكيداً أنها غادرت مربع الانقسام إلى الأبد، وأوضحت أن رئيس "حماس" في قطاع غزة، يحيى السنوار، أكدّ مراراً خلال اجتماعه وقياديين من الحركة مع قيادات من الفصائل وشخصيات اعتبارية فلسطينية، أن "الخيار الاستراتيجي لدى الحركة، بقرارٍ من مكتبها السياسي قبل شهر، هو التوجّه إلى المصالحة ضمن رؤية للنهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني وحمايته، خصوصاً أن لديها تقديراً بأن القضية الفلسطينية تواجه أخطاراً كبيرة إقليمياً ودولياً". وأنّ هذا التوجّه تعزّز بعد اعتراف الرئيس ترامب بالقدس "عاصمة لإسرائيل"، وكشفت أن الحرس القديم في الحركة يرفض تقديم مزيد من التنازلات من دون أن تقابلها خطوات من فتح والسلطة وعباس، لكن الحرس الجديد، الذي يمثله السنوار ونائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري وآخرون، مصمّم على عدم العودة إلى الانقسام. وأن حماس لن تعود إلى السيطرة على الوزارات والمعابر حتى لو استمرت الأمور على حالها، ممّا وصفته بـ "مماطلة" السلطة وحكومة التوافق الوطني، وعدم تعجّل عباس إنجاز المصالحة.

وأوضحت أن ثمة ثلاثة ملفات عالقة حتى الآن لم يطرأ عليها أي تغيير منذ فترة طويلة، هي سلاح المقاومة، والأمن، والموظفون، موضحةً أن السنوار وصف هذه القضايا بأنها "بسيطة" وحلّها "سريع" في حال عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، الذي يُتيح لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، نظراً إلى أن الحركتين غير عضوين في منظمة التحرير.

أكد عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، أنه أصبح هناك رأي عام دولي مع إماماً أن تتراجع أمريكا عن قرارها بشأن القدس أو إيجاد بديل لها لكي يرضى عملية السلام في المنطقة، وقال: "نحن كفلسطينيين أزعجنا الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل وجعلناها تفقد صوابها، فلن يستطيع أحد أن يضغط علينا، لذلك فإن أمريكا لجأت لأسلوبٍ قذرٍ من خلال الضغط علينا بالمال، والابتزاز على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)".

وقال: "موقف بريطانيا صاحبة وعد بلفور أرقى من موقف بعض الأنظمة العربية، حيث أنها تتساق مع فرنسا لصالح الشعب والقضية الفلسطينية"، مطالباً الدول العربية أن يرتقوا تجاه القضية الفلسطينية بشكل أكبر ممّا هو عليه الآن، وعدم الخوف، معبراً في الوقت ذاته عن قلق القيادة الفلسطينية من إمكانية أن تستجيب بعض الأنظمة العربية للضغوط الأمريكية.

من جهته قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاوي، أنّ المقترحات الأميركية حول عملية السلام في الشرق الأوسط المعروفة بصفقة القرن تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، وسط تسريباتٍ بشأن عزل الرئيس عباس من منصبه، وأنّ المقترحات الأميركية نقلت إلى الفلسطينيين عن طريق الجانب السعودي، وأن الصفقة تقوم على تصفية القضية الفلسطينية وإنشاء حلف إقليمي ضد النفوذ الإيراني في المنطقة تكون إسرائيل جزءاً منه. وأنّ الرئيس ترامب سيكشف عن خطة لتسوية الصراع الفلسطيني قبل منتصف العام، وأن هذه الخطة ستكون شاملة، وتتجاوز الأطر التي وضعتها الإدارات الأميركية السابقة، وستتناول كل القضايا الكبرى بما فيها القدس والحدود واللاجئون، وتكون مدعومة بأموال من السعودية ودول خليجية أخرى لصالح الفلسطينيين.

من جهةٍ أخرى، قال مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الدولية والشؤون الخارجية، نبيل شعث، أنّ هناك تسريباتٍ حول خطةٍ أميركيةٍ لعزل الرئيس عباس من منصبه، نافياً مشاركة أطراف عربية في المخطّط الذي لم يعط أي تفاصيل عنه؛ وأضاف بأن الرئيس عباس يتعرّض لضغوطٍ أميركية هائلة من أجل القبول باستمرار الولايات المتحدة وسيطاً للسلام في المنطقة.

وشدّد على أنّ الدور الأميركي في هذا السياق (كوسيط للسلام) قد انتهى ولا تراجع في هذا الموقف، وكان الرئيس عباس قد قال أن خطورة القرار الأميركي، أفقده دور الوسيط، وأنه لن يقبل أن يكون للإدارة الأميركية

أي دور في العملية السياسية بعد الآن، مؤكداً الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه أوروبا نظراً لتقلها السياسي والاقتصادي.

وتبين أنّ الرئيس الأمريكي ترامب لا يريد أن يضغط على الجانب الإسرائيلي بحلّ نزيه يُرضي جميع الأطراف، بل انحاز انحيازاً أعمى لصالح إسرائيل، سواء في قضية القدس أو غيرها، بفرض حلّ على الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل به الفلسطينيون أو العرب أو المسلمون إطلاقاً، حتى فاجئ الجميع بقراره ضمّ القدس، كعاصمة لدولة إسرائيل، ثم تبعه قرار من الليكود الإسرائيلي مؤخراً بضمّ الضفة الغربية، ولم تحرك أمريكا ساكناً إزاء القرار الإسرائيلي، ثم أتبعه الرئيس الأمريكي بقرار بالتلويح بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية.

حملة شعواء تقوم بها الإدارة الأمريكية ضد السلطة الفلسطينية، بهدف الضغط على الرئيس أبو مازن، في محاولة لمساومة السلطة بالمساعدات الأمريكية، مقابل قبولها بتقديم تنازلات للجانبين الأمريكي والإسرائيلي، وهذا ما أعلن عنه الرئيس عباس، أن السلطة لن تتنازل، ولن تقبل بالطروحات الأمريكية، وحذر من نتائج هذه السياسة؛ بل إن ترامب تجاوز بضعفه السلطة الفلسطينية، إلى الدول العربية والإسلامية، والعالم كله الذي رفض القرار الأمريكي، مما أوقع السياسة الخارجية الأمريكية في أزمة كبيرة مع معظم دول العالم، لمساومة العالم بالمساعدات مقابل القدس.

وتحدث الصحفي الأمريكي الشهير "مايك وولف"، المقرب من ترامب في كتابه الذائع الصيت "نار وغضب" عن تفاصيل الخطة الأمريكية لحلّ أزمة الشرق الأوسط. وقال: "يعمل ترامب لوضع خطة للحل. وهي خطته فعلاً. في اليوم الأول نقوم بنقل السفارة إلى القدس. ونتناهو يؤيد ذلك من أعماقه، ويؤيد ذلك بحرارة أيضا شيلدون أدلسون (رجل أعمال وملياردير يهودي أمريكي يؤيد "إسرائيل" بقوة).. نحن نعرف وندرك على ما سنقدم عليه... دعونا نعطي الضفة الغربية للأردن، وغزة - لمصر".

وبعد تأجيل لمرتين، أعلن البيت الأبيض، أن نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، سوف يصل إلى الشرق الأوسط، في العشرين من الشهر الجاري، ويزور مصر والأردن وإسرائيل.

يُذكر أنّه كان من المفترض أن يزور بنس المنطقة في الشهر الماضي، في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، اعترافه بالقدس كعاصمة لإسرائيل، إلا أنّ الزيارة تأجلت.

ونشرت صحيفة لوس أنجلوس، افتتاحية تحت عنوان "غطرسة ترامب قلّصت فرص حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"، أشارت في مستهلّها إلى أن الرئيس ترامب فشل في السنة الأولى من منصبه، في التوسّط بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى "تسوية نهائية".

وتقول الصحيفة "مقارنةً بأسلافه السابقين، تضاءلت الجهود التي يبذلها ترامب لإنهاء هذا الصراع المرير، الذي كان جارياً بشكل أو بآخر لأكثر من ١٠٠ عام" معتبراً أن "غطرسة ترامب وجهله وقصر نظره أمور أدّت في نهاية المطاف إلى وضع غير مُرضٍ، على الرغم من أنه كان يتفاخر بأن الصفقة في متناول اليد". وأن ترامب "عكس مسار عقود من السياسة الأميركية تجاه الصراع في الشرق الأوسط عندما اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل في خطوة سابقة لأوانها، واستفزازية برغم التأييد العارم لأنصاره، الذي ناله في أعقابها".

وقال دبلوماسيون أوروبيون لهم علاقات بطاقم المبادرة الأميركية للتسوية التي سيطرحها الرئيس ترامب، أن المبادرة عالقة بسبب الرسائل شديدة اللهجة التي أطلقها مسؤولو السلطة الفلسطينية وبسبب فقدان الفلسطينيين الثقة في إدارة ترامب بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. ونفى مسؤول أمريكي في البيت الأبيض تصريحات الدبلوماسيين الأوروبيين قائلاً: "الحديث يدور عن اختراع كاذب فالخطة ليست عالقة والرئيس ترامب ملتزم بتحقيق التسوية، ونحن لسنا متفاجئين من تلك الفترة ولكنها ستكون فترة مؤقتة وسنواصل العمل بشكلٍ صعب لبلورة الخطة التي ستعكس إيجابياً على إسرائيل والفلسطينيين".

المجلس المركزي الفلسطيني

أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، أنّ المجلس المركزي سينعقد في دورته الـ ٢٨ بمقرّ الرئاسة في مدينة رام الله المحتلة، يومي ١٤ و ١٥ من الشهر الحالي، لافتاً إلى أنه سيكون "بصدد إجراء مراجعة شاملة للمرحلة السابقة بكافة جوانبها، والبحث في استراتيجية عمل وطنية لمواجهة التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني".

وجاء في وثيقة أقرتها اللجنة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تضمّنت ١٩ توصية، للقضايا التي سيناقشها المجلس المركزي للمنظمة خلال الاجتماع، وتُعدّ بمثابة محدّدات رئيسية للقضايا التي سيناقشها المجلس المركزي. ومن أهم التوصيات التي وردت في الوثيقة "طرح مسألة تعليق اعتراف منظمة التحرير

بإسرائيل لحين اعتراف الأخيرة بالدولة الفلسطينية، ودراسة البدء بتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع تل أبيب، وبحث الانتقال من مرحلة السلطة الفلسطينية إلى مرحلة الدولة تحت الاحتلال". واللجنة السياسية تضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقادة الأحزاب الفلسطينية الأعضاء بالمنظمة، ومن أبرز مهامها وضع محددات للقرارات التي تصدرها منظمة التحرير.

وكشف أحمد مجدلاوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن المجلس المركزي، سيتخذ قرارات حاسمة، تنقل السلطة الفلسطينية من مرحلة إلى مرحلة جديدة؛ ومن أبرز القرارات التي سيقترها المجلس المركزي في اجتماعه:

- إنهاء العلاقات التعاقدية مع إسرائيل بكل تفاصيلها.
- حكومة إسرائيل الحالية لم تعد شريكاً في عملية السلام.
- واشنطن لم تعد مؤهلة لرعاية عملية السلام، ونبحث عن صيغة دولية جديدة.
- تغيير طابع ووظيفة السلطة الوطنية الحالية، وتحويلها من سلطة انتقالية إلى دولة تحت الاحتلال، وأن المطلوب تمكين السلطة من ممارسة سيادتها على الأرض المحتلة.
- مطروح إلغاء الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين.
- وأوضح أن القرارات المقرر البتّ فيها ستتبعها إجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية، وهناك سلسلة من الإجراءات المعدّة وأخرى سيتمّ وضعها على أرض الواقع.
- كما أشار إلى أن هذه الإجراءات ستكون من مهمّة الحكومة الحالية، أو سيُصار إلى إعلان اللجنة التنفيذية حكومة فلسطين والمجلس الوطني برلمان فلسطين، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية تخدم الهدف.
- وأضاف أنّ السلطة الفلسطينية تبحث عن وضع قانوني جديد في إطار الشرعية الدولية والعربية، قائلاً: "نريد مساراً آخر لعملية تفاوضية برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، صيغة تشبه صيغة ٥ + ١ التي رعت الاتفاق النووي الإيراني وتؤدي في النهاية إلى إنهاء الاحتلال".

وكشف أنّ الدول الكبرى وعلى رأسها الصين وروسيا تؤيد هذا المقترح، وهي مستعدة لمثل هذه الصيغة وإقرارها في مجلس الأمن والأمم المتحدة، إلا أنّ الولايات المتحدة مصرّة على احتكار العملية السياسية.

وعن ردّة فعل الجانب الإسرائيلي في حال اتّخذت القرارات السابقة قال: "إن إسرائيل ومنذ عام ٢٠١٠ تعمل من خلال الإدارة المدنيّة على استرجاع كل السلطات المدنية التي أحييت للسلطة، وإن أي إجراء ممكن أن تتّخذه إسرائيل هو متوقّع حتى لو أعادت احتلال الضفة ودمّرت المؤسسات.. ليكن الصراع على السلطة بين دولة محتلة، ودولة واقعة تحت الاحتلال". وأكد أن المسار السياسي السابق انتهى والمرحلة الانتقالية التي حدّدت بأربع سنوات لقيام الدولة الفلسطينية انتهت، "نحن الآن نبحث عن صيغة انتقالية جديدة بديلة عن المرحلة الانتقالية السابقة تستند إلى القرارات الأمميّة التي تعترف بفلسطين كدولة على حدود ٦٧".

من جهةٍ أخرى قالت صحيفة "الحياة اللندنية"، أنّ حركة حماس أبلغت الرئيس عباس استعدادها لوضع سلاحها تحت إمرة منظمة التحرير في حال انضمت إليها، في وقتٍ أكّدت أن موقفها من المصالحة الوطنيّة لا رجعة عنه، وأنها تتّجه إلى حضور اجتماع المجلس المركزي للمنظمة؛ وبدا أن "حماس" بدأت بإعادة تموضعها للالتحاق بالنظام السياسي الفلسطيني استعداداً لمرحلة ما بعد الاعتراف الأميركي بالقدس "عاصمة لإسرائيل"، إذ كشف قيادي في الحركة لـ "الحياة" في رام الله أن النية تتّجه نحو المشاركة في اجتماع المجلس المركزي، أولاً لأن "حماس" تريد الدخول إلى النظام السياسي والمشاركة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة، وثانياً لأنها ترى أن هناك مرحلة سياسيّة تتمثّل في مقاومة الضغوط الأميركيّة الرامية إلى فرض حلول سياسية على الفلسطينيين.

وفي غزة، كشفت مصادر قيادية فلسطينية أن رؤية "حماس" تتمثّل في أن "تضع سلاح المقاومة تحت إمرة وقرار الإطار القيادي (للمنظمة الذي تشارك فيه) أو اللجنة التنفيذية في حال انضمت إليها"، وأن الحركة بعثت "رسالة" بهذا المعنى إلى الرئيس عباس قبل فترةٍ وجيزة.

وأعلن صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الإثنين، أن المنظمة تسعى لعقد مؤتمر دولي تكون لديه صلاحيات مستندة إلى القرارات الدولية ويضمن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وأنّ المنظمة تريد لهذا المؤتمر أن يكون كامل الصلاحيات ويؤسّس له على قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأضاف أن "المؤتمر سيضمن حلّ قضايا الوضع النهائي كافة (القدس واللاجئين والأسرى والمياه والحدود)، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبما يضمن إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس على حدود ١٩٦٧".

وأكد مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الدولية والخارجية الدكتور نبيل شعث، أن المجلس المركزي الفلسطيني، المقرّر عقده في مدينة رام الله منتصف الشهر الجاري، سيعيد النظر في اتفاق أوسلو الموقع مع الحكومة الإسرائيلية، لافتاً إلى أن الاجتماع قد يطرح بدائل عن الاتفاق أو تعديله أو إلغاء. وقال أن اتفاق أوسلو من أبرز الملفات المطروحة للنقاش في جلسة المركزي، حيث أنه لا يمكن لأي جهة إلغاء الاتفاق إلاّ بموافقة من المجلس المركزي الذي أقرّه من البداية، مشدداً على أهمية حضور حركتي حماس والجهاد الإسلامي للجلسة المرتقبة. وأوضح أن القيادة الفلسطينية منحت حركتي حماس والجهاد الإسلامي حرية الاختيار فيما يتعلّق بطبيعة مشاركتهم في جلسة المركزي، حيث إنه بإمكانهم المشاركة كأعضاء دائمين أو مراقبين.

وحول إمكانية حل السلطة الفلسطينية، بيّن مستشار الرئيس الفلسطيني، أنّ حلّ السلطة فكرة غير جاهزة، كما أنّه لا يمكن لأي كيان يواجه الاحتلال أن يقدم على حلّ نفسه، منوهاً إلى أنّ قرار حل السلطة، سيتمّ اتخاذه في حال الانتقال إلى الدولة الفلسطينية. وأكد أن القيادة الفلسطينية تسعى لترسيخ مفهوم الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال، الأمر الذي يُجبر المجتمع الدولي على التحرك لإنهاء هذا الاحتلال، لافتاً إلى أن القيادة الفلسطينية تواصل تحركاتها الدولية من أجل إيجاد إطار دولي للسلام.

وأضاف: "كل الملفات الفلسطينية، ستكون محل بحث خلال جلسة المجلس المركزي، خاصة وأن القرار الفلسطيني واضح بعدم العودة للرعاية الأمريكية للسلام"، منوهاً إلى أنّ الجولات الدولية التي جرت خلال الفترة الماضية أظهرت استعداد أوروبا والصين وروسيا من أجل العمل على وضع رؤية دولية للسلام. مشيراً إلى أنّ القيادة الفلسطينية تسعى من خلال العمل مع أصدقائها في العالم لإيجاد الإطار الدولي الذي يرتكز على الشرعية الدولية، ويعمل على إنهاء مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويؤكد على حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مع الحفاظ على كافة الحقوق وعودة اللاجئين.

ويُشار بالمناسبة إلى أن المجلس المركزي يتمتع بسلطات تشريعية مهمّة كونه منبثقاً عن المجلس الوطني الذي يعد برلماناً يمثل فلسطيني الداخل والخارج. والمجلس المركزي هو الذي اتخذ قرار إنشاء السلطة

الفلسطينية، عقب توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، كما واتخذ قراراً في دورته السابقة، في آذار/مارس من العام ٢٠١٥، بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، بيد أن القرار لم يخرج إلى حيز التنفيذ. ويتكوّن المجلس من ١٢١ عضواً، يمثلون مختلف الفصائل الفلسطينية، عدا حركة "حماس" و"الجهاد".

قانون الاعدام

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين أُدينوا بتنفيذ عمليات، وأيد القانون ٥٢ عضو كنيست وعارضه ٤٩ عضو كنيست، وبرز خلال التصويت غياب نواب كتلة "يهדות هتורה"، بسبب عدم تأييد الائتلاف كُله لمشروع قانون إغلاق المصالح التجارية يوم السبت.

وعبر بنيامين نتنياهو، في كلمة ألقاها في الكنيست قبيل التصويت، عن تأييده للقانون، معتبراً أنه توجد أوضاع متطرّفة لأشخاص ينفذون جرائم رهيبه ولذلك لا يستحقون العيش، ويستحقون كامل العقوبة. "ونحن نؤيد تغيير القانون ليتلاءم مع هذه الأوضاع، وخاصة بما يتعلق بالقدرة على اتخاذ قرار... بالاستناد إلى رأي اثنين من بين ثلاثة قضاة"، في إشارة إلى أن أحكاماً كهذه ستصدر عن محاكم عسكرية لدولة الاحتلال وليس عن محاكم مدنية.

ورفض نتنياهو الإجابة على سؤال حول ما إذا كان مثل هذا القانون سيسري على إرهابيين يهود نفذوا جرائم قتل بحق فلسطينيين، مثل الإرهابيين الذين قتلوا الفتى محمد أبو خضير جرقاً على خلفيّة قوميّة هستيريّة.

وقال رئيس المعارضة، عضو الكنيست يتسحاق هرتسوغ من كتلة "المعسكر الصهيوني"، مخاطباً نتنياهو، "إنّ ما يحركك هو اعتبار سياسي - حزبي نابع من توتّر ك بسبب أفيغدور ليرمان. لقد خنعت هنا، وتراجعت لأنه يهددك بتفكيك الحكومة. ولذلك فإن موقفك الأخلاقي والعملية وموقف زملائك كان يجب أن يعارض هذا القانون".

وقالت عضو الكنيست تسيبي ليفني، من "المعسكر الصهيوني"، أن هذا "تشريع مستباح" وأنه ينطوي على "١٠٠% سياسة حزبية وصفر أمن"، وأشارت إلى أنه قبل سنتين عارض ٩٤ عضو كنيست مشروع قانون مماثل.

واعتبر وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، مصادقة الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع القانون القاضي بفرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين أدينوا بتنفيذ عمليات، "يوماً مهماً للردع الإسرائيلي" و"الحرب على الإرهاب"، وبيّن أنّ من أهداف طرح مشروع قانون فرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين هو منع تحريرهم من خلال صفقة تبادل أسرى. واعتبر مقدّم مشروع القانون أنه "يمرّر الرسالة المطلوبة في الحرب ضد الإرهاب. وعقوبة الإعدام في الواقع الذي تواجهه إسرائيل، الإعدام للمخربين هو ضرورة رادعة".

وللحاخام الأكبر يوسف، تصريحات مشابهة سابقة يصف فيها الفلسطينيين بالمخربين، ولطالما تحدّث عن "وجوب قتل كلّ فلسطينيّ يحمل سكيناً". ورأى خبراء قانون إسرائيليين، أن "الدراسات التي أجريت بخصوص عقوبة الإعدام أكّدت أنها ليست رادعة البتّة"، وأن "من شأنها تصعيد عمليات اختطاف إسرائيليين، إن كان انتقاماً لتنفيذ عقوبة الإعدام، أو لأجل مبادلتهم بأسرى فلسطينيين صدرت بحقهم عقوبة بالإعدام".

وينصّ مشروع القانون على أنه في حال إدانة منقذ عملية فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة بالقتل، فإنه يكون بإمكان وزير الأمن أن يأمر بأن من صلاحيات المحكمة العسكرية فرض عقوبة الإعدام، وألاً يكون ذلك مشروطاً بقرار بإجماع القضاة وإنّما بأغلبية عادية فقط، من دون وجود إمكانية لتخفيف قرار الحكم.

ويسمح القانون الإسرائيلي الحالي بفرض هذه العقوبة فقط في حال طلبت ذلك النيابة العامة العسكرية وفي حال صادق على ذلك جميع القضاة في الهيئة القضائية العسكرية. ويطلب مشروع القانون الحالي أيضاً بالمصادقة على بند يسمح للمحاكم المدنية الإسرائيلية، وليس العسكرية فقط، بفرض حكومة الإعدام على مدانين بالقتل على خلفيّة قوميّة من بين المواطنين العرب.

وأبدى المستشار القضائي لحكومة العدو، أفيحاي مندلبليت، تحفظه ومعارضته لمشروع قانون إعدام منقذ العمليات. سيقدم رأيه القانوني أمام الحكومة والمجلس الوزاري المصغر "الكابينيت"، مشيرةً إلى أنه سيعتمد في رأيه على قوانين معمول بها في دول العالم، مثل الاتحاد الأوروبي.

ذات الموقف عبّر عنه رئيس جهاز الأمن العام "الشاباك" ندف أرغمان، الذي أكد أن "الشاباك" يُعارض فرض عقوبة الإعدام على منقّذي العمليات في الضفة الغربية والقدس.

وعلى الرغم من هذه المواقف للأجهزة الإسرائيلية، إلا أنّ ليبرمان يصرّ على الدفع بالقانون، قائلاً خلال جلسة كتلة حزبه: "كل إرهابي إضافي دخل السجن يشكل حافزاً لمواصلة الهجمات. وكل من يدّعي أن عقوبة الإعدام غير مقبولة، أود أن أذكركم بأن المحكمة في بوسطن حكمت بالإعدام على الإرهابي الذي ارتكب الهجوم".

وبرّر ليبرمان تحريكه للقانون، باعتماد الإعدام في بعض الدول الغربية ومنها أميركا، مستعرضاً تجربتها في فرض عقوبة الإعدام، إذ أنه في المعدل هناك أكثر من ٣٠ حكماً بالإعدام سنوياً، و"لا يوجد سبب يمنعنا من اتباع طريق أكبر الديمقراطية في العالم".

وأيد أعضاء الائتلاف الحكومي طرح مشروع القانون، وأوكل الائتلاف الحكومي مهمة صياغة القانون لوزير السياحة، ياريف ليفين، وكتلة (يسرائيل بيتينو)، ومن المتوقع أن يتم عرض القانون على اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع، في الأسابيع القريبة المقبلة، للتصويت، وتقديمه للقراءة الأولى في الجلسة العامة للكنيست.

وفي هذا السياق، زعم ليبرمان، في وقت سابق أن "عقوبة الإعدام على المخربين هي أداة رادعة مهمّة. ويحظّر علينا أن نسمح بأن يعلم مخربون بأنه بعد القتل الذي نفذوه، سيقبعون في السجن، ويتمتعوا بظروف كهذه أو تلك وربما يتحررون في المستقبل، وحرينا ضدهم يجب أن تكون حازمة للغاية".

من جهته ندد الاتحاد الأوروبي بقيام الكنيست الإسرائيلي بتمرير "قانون الإعدام" بحق فلسطينيين أدينوا بتنفيذ عمليات سقط على إثرها قتلى إسرائيليين، ووصفت سفارة الاتحاد الأوروبي لدى إسرائيل هذه الخطوة بأنها "مهينة، وتتعارض مع الكرامة الإنسانية"، وقالت أن عقوبة الإعدام قصاص لا إنساني ومهين، وليس له أي تأثير رادع.

الليكوود وضم الضفة

تأتي موافقة تكتل الليكود على ضمّ الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية كواحدة من نتائج قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس، ورفع من الأصوات الإسرائيلية الداعية إلى فرض السيادة "الإسرائيلية" على مناطق الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك في ظلّ مصادقة مركز حزب الليكود الحاكم على مشروع قرار يدعو إلى فرض السيادة "الإسرائيلية" على كافة المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وتحمل مصادقة المجلس المركزي لحزب الليكود على "ضم الضفة الغربية"، عدّة رسائل موجّهة إلى الفلسطينيين والعالم، ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً على توجهات العدو في المستقبل، بكل ما يتعلّق بتعاملها مع الفلسطينيين ومع الموقف الدولي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وقرار الليكود ليس مفاجئاً، في الأجواء السياسية اليمينية التي يتصاعد تطرفها باستمرار. ويجب ألاّ يُفاجئ أحد من احتمال سنّ قانون يقضي بضمّ مزيد من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لإسرائيل. والحديث يدور عن ضمّ المنطقة "ج" في الضفة الغربية، التي تشكّل مساحتها أكثر من ٦٠% من مساحة الضفة الغربية. وطريقة الضمّ تجري من خلال فرض القوانين الإسرائيلية على هذه المنطقة والإعلان أنها تقع تحت "السيادة الإسرائيلية".

ويستخدم اليمين الإسرائيلي وترامب الذريعة نفسها بهذا الخصوص. ويقول الجانبان أن ملامح حل الصراع لم تتغير منذ الحديث عن حل الدولتين قبل عقود ومنذ توقيع اتفاق أوسلو قبل ٢٥ عاماً، لكن شيئاً لم يتغيّر، بنظرهم، علماً أن إسرائيل زرعت الضفة بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية. واعتبر ترامب أن اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل "سيدفع السلام"، بينما زعم اليمين الإسرائيلي، بحسب رئيس حزب "البيت اليهودي" الوزير نفتالي بينيت، أن فرض "السيادة الإسرائيلية" على المنطقة "ج" هي خطوة هامة في ظلّ الجمود السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن هذه خطوة تصب في مصلحة "المشكلة الديمغرافية"، إذ أن المنطقة "ج" تضم معظم المستوطنات ويوجد فيها عدد قليل من الفلسطينيين، الذين ستخيّرهم إسرائيل بين الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو على مكانة "مقيم"، بحسب بينيت أيضاً.

وتتقسم الرسائل التي يوجّهها المجلس المركزي لحزب الليكود إلى قسمين، رسائل إلى الداخل وأخرى إلى الخارج. وتقول الرسالة الأولى إلى الداخل، بشكل صريح، أن على الليكود سنّ قانون "ضم الضفة" أو تأييد قانون كهذا في حال طرحه على الكنيست. وتؤكّد الرسالة الثانية إلى الداخل على رفض الليكود لأية تسوية تؤدّي إلى قيام دولة فلسطينية، وأن هذا الحزب لا يرى رفضاً إسرائيلياً جارفاً لـ"ضمّ الضفة".

وثمة رسالة ثالثة يوجّهها المجلس المركزي لليكود إلى الإسرائيليين، وتتعلّق بالانتخابات العامة المقبلة التي باتت في نطاق المستقبل المنظور. ويسعى الليكود من وراء هذه الرسالة إلى التشديد على أنه حزب يميني متمسك "بأرض إسرائيل" وليس بإسرائيل داخل الخط الأخضر فقط، وأن إسرائيل بقيادة الليكود ستواصل توسيع المشروع الاستيطاني. إضافة إلى ذلك، يوحي الليكود بقراره هذا بأن الحزب يحافظ على مبادئه السياسية، ويسعى إلى تطبيقها كحزبٍ كبيرٍ حاكم، وأن شبهات الفساد التي التصقت بزعيم الحزب نتياهو وعدد من المحيطين به لم تحيد الحزب عن مبادئه السياسية والأيدولوجية اليمينية.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن تحركات الناخبين الإسرائيليين تجري بين الأحزاب داخل المعسكر نفسه، بمعنى أن الناخب اليميني قد يصوّت لليكود تارةً، ولحزب "البيت اليهودي" تارةً أخرى، أي لحزب داخل معسكر أحزاب اليمين، ولن ينتقل للتصويت لحزب في معسكر أحزاب الوسط - يسار.

أما الرسائل إلى الخارج، فأولها موجّه إلى ما يسمّى "المجتمع الدولي"، أي الدول الـ١٢٨ التي صوّتت ضدّ قرار ترامب في الجمعية العامة، وفي مقدّمها دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ومفاد هذه الرسالة أن إسرائيل لن تستجيب لمطالبها بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. ولعل حزب الليكود يعتقد أنه مثلما أيّد ترامب "ضم القدس" لإسرائيل باعترافه أنها عاصمة إسرائيل، فإنه يتوقّع أن تعترف الولايات المتحدة بـ"ضم" معظم الضفة الغربية.

والرسالة الأخرى إلى الخارج موجّهة إلى الفلسطينيين، وتقول أن إسرائيل ترفض التسوية وقيام دولة فلسطينية، وأن الفلسطينيين سيبقون تحت سيطرة احتلال إسرائيل، إذ أن ما تبقى من الضفة بعد "ضم" المناطق "ج" لإسرائيل، لا يمكن إقامة دولة فلسطينية فيه. وهذا ليس مفاجئاً أيضاً، إذ أن إسرائيل، وليس اليمين فيها فقط، يرفض "نشوء دولة أخرى بين النهر والبحر"، مثلما صرّح كثيرون من قادة أحزابها. كما أن الخطاب الإسرائيلي يتحدث عن منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في أفضل الأحوال.

وعليه لا يوجد حلول سحرية وأنيّة تقلب هذا الحال وتمكّن الفلسطينيين من تحقيق تطلّعاتهم بالاستقلال، أو حتى بالعيش داخل نظام هو ليس نظام تفرقة عنصرية بشعة وأكثر شراسة وعدوانية من نظام الأبرتهيد في جنوب أفريقيا. ويعني ذلك أن على الفلسطينيين إعادة النظر في سياستهم وأدائهم، ليس تجاه إسرائيل وحسب وإنما تجاه العالم أيضاً، من منظار عصري.

وحذّر معهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي" (INSS) التابع لجامعة تل أبيب، عبر إصدار تقدير موقف حول ارتفاع الأصوات وخلص تقرير المعهد إلى أن قرار ضمّ "إسرائيلي" لأراضٍ محتلة عام ١٩٦٧ سيؤدّي إلى فتح العديد من الجبهات على الصعيد السياسي والدبلوماسي والأمني. واعتبر المعهد أن اتخاذ خطوة مماثلة يجب أن يصدر في أعقاب دراسة استراتيجية موسعة لرؤية "إسرائيلية" شاملة، وليس بناءً على تداعيات سياسية داخلية. وفي رصده للأصوات خلص إلى أن بعض السياسيين "الإسرائيليين" طالب بفرض السيادة "الإسرائيلية" على كامل مساحة الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك الأغوار، فيما يشير البعض إلى المنطقة (ج)، أي المنطقة الواقعة خارج تجمّعات المدن والقرى الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة (المنطقتان (أ) و(ب))، في حين يرى البعض أن السيادة "الإسرائيلية" يجب أن تطبق على كل المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية أو جزء منها. وأكد المعهد أن "تطبيق (القانون الإسرائيلي) على هذه المناطق هو في الواقع فرض للسيادة، وفرض السيادة هو في الواقع "ضم". الفرق الاصطلاحي لا يتعدّى كونه تماشياً مع الحساسية السياسية والدبلوماسية، قانونياً لا يوجد هناك فرق جوهري".

واعتبر المركز، الذي يترأسه رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يدلين، أن "المقترحات المقدّمة بهذا الشأن (فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة) عادة ما تستند إلى دوافع أيديولوجية تتعلق بحق الشعب اليهودي في أرض "إسرائيل" الكبرى، في حين يركّز البعض على حقوق المستوطنين الذين يعيشون في هذه المناطق، والذين يجدون أنفسهم "إسرائيليين من الدرجة الثانية" كون القانون "الإسرائيلي" غير مطبّق تماماً على مكان إقامتهم".

و"إسرائيل لم تفرض سيادتها على كامل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ واكتفت بفرض سيادتها على القدس المحتلة". و"المجتمع الدولي يعتبر كامل الأراضي الواقعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أرض محتلة، وليس لإسرائيل أي حق في ضمّها، وبناءً على ذلك، لم يتم الاعتراف بضمّ القدس المحتلة. والمجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، لا تعتبر الأراضي المحتلة في القدس جزء من دولة إسرائيل".

ولذلك طبّقت إسرائيل في بقية مناطق الضفة قوانينها العسكرية القتالية، وهي قوانين احتلال بموجب القانون الدولي، مدفوعاً بالحاجة "الإسرائيلية" إلى إطار قانون ينظم عمل الاحتلال في المناطق التي استولت عليها خلال حرب (١٩٦٧). ولا تزال "إسرائيل" تعتمد على القوانين التي كانت قائمة قبل احتلال عام ١٩٦٧ والتشريعات العسكرية الصادرة بموجب أوامر قائد القوات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، والمشكلة الرئيسية

الكامنة في فكرة فرض السيادة "الإسرائيلية" على الضفة الغربية أو أجزاء منها هو تجاهل آثار هذه التدابير على الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة وعلى مستقبل السلطة الفلسطينية، والآثار المترتبة على إسرائيل داخلياً ودولياً.

وسيترتب على فرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة (ج) منح الإقامة الدائمة لـ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني، مع جميع الحقوق المترتبة عليها، بما في ذلك حرية التنقل والحق في التأمين الوطني، كما سيكون لهم الحق في التقدم بطلب للحصول على الجنسية "الإسرائيلية"، رغم الترجمات أن يحصلوا على وضع مماثل لسكان شرقي القدس الذين لم يحصلوا على حقوق المواطنة. وفرض السيادة "الإسرائيلية" على المنطقة (ج) سيؤثر أيضاً على الفلسطينيين الذين يعيشون في سائر الضفة الغربية المحتلة، حيث تضمّ المناطق (ج) أراضي وممتلكات وبنية تحتية التي تعود إلى المقيمين في المناطق (أ) و(ب).

ومن أجل التنقل في المناطق (أ) و(ب) يتحتمّ العبور من المنطقة (ج) التي تشكل نحو ٦١% من مساحة الضفة الغربية، ذلك بالإضافة إلى الصلات العائلية، ما يثير التخوفات "الإسرائيلية" من أن يؤدي انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين والقيود المفروضة على حركتهم، إلى مساءلات دولية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية. وسيكون من الصعب تسوية الحقوق الأساسية المنصوص عليها في القانون "الإسرائيلي". منح حقوق مختلفة لشرائح سكانية مختلفة في المنطقة ذاتها سيثير مسألة توصيف "إسرائيل" كونه نظام فصل عنصري (أبارتهايد)". وهذه الخطوة ستخلق أزمة خطيرة في العلاقات مع السلطة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلّق بتعاونها في مجال التنسيق الأمني، وحتى في مجالات مدنية أخرى. وهي خطوة تتعارض تعارضاً مباشراً مع الاتفاقات المبرمة بين الطرفين (معاهدة أوسلو)، وتدلّ على عدم وجود نية للتوصل إلى حلّ للنزاع في إطار الاتفاق، وتابع "أن هذه الخطوة سوف تخلق شعور باليأس بين الفلسطينيين بشأن آفاق تحقيق تطّعاتهم الوطنية، مما يزيد من دوافع العنف". وقطع العلاقات بشكل كامل مع السلطة الفلسطينية سيدفع جيش الاحتلال إلى توسيع مجال عملياته في عمق الضفة الغربية المحتلة، وسيشكل ضربة قاضية لفكرة حل الدولتين، وقد يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة الفلسطينية، إما نتيجة للضغوطات التي قد تتعرض لها أو بقرار القيادة الفلسطينية بحلّها، وفي مثل هذه الحالة فإنّ حكومة الاحتلال ستجد نفسها مسؤولة عن جميع السكان الفلسطينيين في جميع مجالات الحياة، والآثار المترتبة على ذلك كثيرة، سواء من حيث التهديدات الأمنية المتزايدة، ومن حيث الأعباء الاقتصادية الكبيرة المتمثلة في توفير احتياجات نحو ٢,٥ مليون فلسطيني، في ظل توقف الدعم الخارجي للفلسطينيين.

وعلى الصعيد الداخلي للكيان فسياسة التمييز طويلة الأجل تجاه الفلسطينيين، ستشكّل عبئاً ثقيلاً على ادّعاء "الديمقراطية والحفاظ على قيم الدولة" وأن أول ضحايا قرار الـ "ضم"، ستكون ما تسمّى بالمحكمة "الإسرائيلية" العليا، حيث سيكون عليها أن تختار بين الاستمرار بحماية حقوق الإنسان، أو المواجهة المباشرة مع القيادة السياسية. وإذا اقتصر تطبيق القانون "الإسرائيلي" على المستوطنات فقط، سيقلل إلى حدّ ما من آثار هذا التحرك على الفلسطينيين، غير أن هذه الخطوة ستعزّز اعتبار "إسرائيل" دولة أبارتهايد بسبب وجود نظم قانونية تميز بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين. كما سيضرب ذلك بشكل كبير بالتعاون مع السلطة، ولا سيّما في مجال التنسيق الأمني.

وعلى الصعيد الدولي، حتى لو اقتصر ذلك على المستوطنات، ستعتبر خطوة أخرى لإحباط حل الدولتين، وستعرض "إسرائيل" لخطر إطالة أمد الصراع. وستعتبر هذه الخطوة أيضاً انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات دولية بشأن هذا الموضوع.

ويشار إلى وجهة النظر القضائية التي صدرت عن محكمة الدولية في لاهاي في عام ٢٠٠٤ بشأن جدار الفصل العنصري، والذي قال صراحة أنّ ضمّ أجزاء من المناطق المحتلة يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وإلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي ينصّ صراحة على أن مجلس الأمن لن يعترف بأي خطوة تتجاوز حدود ١٩٦٧ دون موافقة الأطراف. ومن جهة أخرى فخطوة من هذا القبيل من شأنها أن تقوّض علاقات السلام مع مصر والأردن، وستصعب أي محاولة للتقارب مع بلدان أخرى في المنطقة.

ورغم الثقة "الإسرائيلية" أن "الفيديو" الأميركي قد يعرقل أي محاولة لإصدار قرار ضدها في مجلس الأمن الدولي، إلاّ أنّه من المتوقع أن يتمّ التحرك ضدها في جميع المحافل الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي، والتي قد تتضمن فرض عقوبات على "إسرائيل"، وهناك احتمال اتّخاذ حكومات أمريكية قادمة قرارات عملية ضد "إسرائيل"، ولا سيّما الإدارات الديمقراطية، التي لن تشعر بأنها ملزمة بمواصلة نهج إدارة ترامب تجاه "إسرائيل" وسياسة الاستيطان. وخطوات بضم مناطق من الضفة الغربية، ستضرب بالتعاون الدولي مع "إسرائيل"، ولن تلقى اعترافات دولية، وستشكّل تهديداً لعضوية "إسرائيل" في العديد من المنظمات الدولية على غرار الفيغا". وقرار الضمّ سيؤثّر أيضاً على القدرة "الإسرائيلية" المتعلقة بالإجراءات الجنائية الدولية، خاصة أن المحكمة الجنائية الدولية تجري حالياً دراسة أولية تتعلّق بتجريم الاستيطان، المعرفة أصلاً

بأنها جريمة حرب في دستور المحكمة. ومن شأنه أن يؤثر على قرار بفتح تحقيق ضد "إسرائيل" وتقديم لوائح اتهام، والتي من شأنها أن تشمل قادة "إسرائيليين"، بمن فيهم رئيس الحكومة، إذ لا تعترف المحكمة الجنائية بحصانة رؤساء الدول.

ووفق اتفاقية أوسلو الثانية، الموقعة بين السلطة الفلسطينية والسلطات "الإسرائيلية" العام ١٩٩٥، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ٣ مناطق "أ" و"ب" و"ج". وتمثل المناطق "أ" ١٨% من مساحة الضفة، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية أمنياً وإدارياً، أما المناطق "ب" فتمثل ٢١% من مساحة الضفة وتخضع لإدارة مدنية فلسطينية وأمنية "إسرائيلية". أما المناطق "ج"، والتي تمثل ٦١% من مساحة الضفة، فتخضع لسيطرة أمنية وإدارية "إسرائيلية"، ما يستلزم موافقة السلطات "الإسرائيلية" على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها.

الضغوط المالية على السلطة والأونروا

جاء تهديد الرئيس دونالد ترامب، بقطع المساعدات الأميركية عن السلطة الفلسطينية إذا لم تعد لطاولة المفاوضات، بعد التحركات الفلسطينية الراضة لقراره نقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل هذه المرة أكثر حدة ووضوحاً، وهو ليس الأول، بل سبق أن تم تجميد المساعدات بشكل متكرر ومتقطع في السابق، حيث أوقف الأميركيون والأوروبيون المساعدات المالية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وتشكيلها للحكومة، مما أوقع السلطة في أزمة مالية خانقة، وتكرر الأمر مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بالاتفاق بين فتح وحماس برئاسة سلام فياض عام ٢٠٠٧. بحيث أصبحت المساعدات الخارجية والمستحقات المالية التي تحوّلها إسرائيل، هي أداة الضغط المفضلة على السلطة الفلسطينية، إذ إن هناك ما يشبه الحالة التعاقدية بين السلطة من جهة والمجتمع الدولي من جهة ثانية، نشأت منذ تم توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣: الدعم الفني والمالي مقابل ضمان السلطة للاستقرار بالأراضي الفلسطينية.

وبدى ذلك واضحاً في الخطاب الخاص بالمعونة الأميركية للفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو، حيث كان على الدوام مصحوباً بفقرة "مع مراعاة المطالب الأمنية والسياسية الإسرائيلية، ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقيات السابقة" كشرط أساسي لتدفق المساعدات الأميركية للسلطة. فالمساعدات الأميركية منذ البداية، كانت مرتبطة

بمسار التسوية، فأميركا قبل اتفاق أوسلو كانت تبحث عن كيان سياسي فلسطيني توجّه له المساعدات بشرط ضبط الاستقرار والأمن، وجاءت السلطة لتتولّى الأمر، على أمل ورهان قيام الدولة الفلسطينية.

هذه المساعدات التي قُدِّمت للسلطة أسست لاقتصاد فلسطيني مشوّه تابع، تبعيته واضحة للاحتلال الذي تهرّب من اتفاق باريس الاقتصادي الموقّع مع السلطة الفلسطينية، وظلّت المساعدات تتدفّق فقط خوفاً من انهيار السلطة الفلسطينية وانتشار حالة الفوضى.

ويبلغ حجم المساعدات الأميركية المباشرة للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٦ نحو ٢٦١ مليون دولار، موزّعة أغلبها على قطاع الإغاثة، أي أن المساعدات الأميركية تمثل نحو ٦,١٤% من إجمالي ميزانية السلطة البالغة قرابة ٤,٢٥ مليار دولار في العام ذاته، كما تشكل نحو ٢١,٨% من إجمالي المساعدات الخارجية التي تمويل ميزانية السلطة.

في المقابل، تبلغ المساعدات الأميركية المقدّمة لإسرائيل في عام ٢٠١٦ قرابة ٣,١ مليار دولار كأكبر متلقٍ للمساعدات الأميركية العسكرية والأمنية في التاريخ، إضافة لاتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك.

وبالإضافة للمساعدات التي تقدّمها للسلطة، فإنّ الولايات المتحدة هي أكبر مانح لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، وميزانية الوكالة ليس لها علاقة بميزانية السلطة وإن كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أهمية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، فإنها ليست المصدر الوحيد لمواردها المالية وليست حتى أكبرها. إذ تبلغ ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠١٧ قرابة ٤,٤ مليار دولار، وتعتمد السلطة على ٣ مصادر لتمويل نفقاتها؛ وأكبر هذه الموارد هو إيرادات المقاصة المتأتية من جمارك وضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل شهرياً للسلطة وتهدد بقطعها على الدوام، وتمثل ما نسبته ٥٠% من حجم الموازنة، بقيمة ٢,٥ مليار دولار سنوياً.

وتأتي المساعدات الدولية في المرتبة الثانية بنسبة تبلغ نحو ٢٧,٢% بقيمة ١,٢ مليار دولار مخصّصة للقطاع العام والدعم المباشر لميزانية السلطة، والضرائب المحلية بأنواعها المختلفة وتوفر ما نسبته ٢٥% بقيمة ١,١ مليار دولار سنوياً.

المشكلة أنه في حال وقف المساعدات الأميركية في إطار الضغط على السلطة لصالح إسرائيل، فقد تتساقق الأخيرة مع واشنطن وتوقف أو تؤخّر مستحقات السلطة من إيرادات الجمارك والضرائب كما فعلت مراراً من قبل، ممّا يضاعف أثر العقوبات الأميركية.

وتعاني السلطة عجزاً سنوياً أدى إلى تراكم الديون عليها، ما أوصل حجم الدين العام إلى ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٧، كما تعاني ترهلاً كبيراً في القطاع العام والمؤسسات التابعة لها.

لا تعتمد السلطة الفلسطينية فقط على المساعدات الأميركية الموجهة بشكل مباشر للسلطة أو غير مباشر لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين فقط، بل هناك مساعدات عربية وأوروبية.

وبعد تشكيل "حماس" الحكومة الفلسطينية عقب فوزها بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، تشابه ردّ الفعل الأوروبي مع نظيره الأميركي، وإن كان أقل حدة، إذ أوقف الاتحاد الأوروبي آنذاك جميع الأنشطة المرتبطة بالحكومة الجديدة، بما فيها الدعم الاقتصادي والاتصال السياسي، وعمل على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، مباشرة من خلال المؤسسات الدولية.

ولكن يبدو أن الموقف الأوروبي مختلف هذه المرة عن الأميركي، ودوماً، كان هناك درجة من التباين - يصل للخلاف أحياناً- بين الإدارات الأميركية بشأن القضية الفلسطينية، خاصة أن الاتحاد الأوروبي يتخوّف من ضياع مليارات الدولارات المُقدّمة للفلسطينيين والتي كانت تستهدف أساساً بناء دولة مستقلة.

وتبلغ قيمة المساعدات المُقدّمة من الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية عبر آليّة الجوار الأوروبية ٢٩١,١ مليون يورو، أي ما يعادل ٣٤٩,٧٦ مليون دولار، تمثل نحو ٧,٩% من إجمالي موازنة السلطة لعام ٢٠١٦، ونحو ٢٩,١% من إجمالي المساعدات الخارجية التي تمول ميزانية السلطة في العام ذاته.

وبصفة عامة، تميل المساعدات الأوروبية إلى التركيز على الناحية التنموية أكثر من المساعدات الأميركية، وظلّ موقف الاتحاد الأوروبي ثابتاً من رؤيته لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس دولتين تكون القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين.

والتوجّه عند الأوروبيين أنهم لن يسمحوا بانهيار السلطة الفلسطينية كجهةٍ سياسيّةٍ رسميّةٍ معترف بها دولياً، ويتصدّر الأوروبيون التيار المضاد لسياسة ترامب، وسيمنعون انهيار السلطة الفلسطينية بأي شكل،

ويمكن عبر زيادة حجم المساعدات، خصوصاً التنمية المقدّمة للسلطة الفلسطينية، لكن ذلك لا يعني طرح مبادرات سياسية جديدة؛ فالموقف الأوروبي ثابت من القضية الفلسطينية: الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية".

بالنسبة للمساعدات العربية المقدّمة للسلطة فضعف حجمها جعل قرار السلطة على مدار سنوات طويلة قبل الحراك الأخير نحو المنظمات الدولية رهوناً بالتوجهات الأميركية. ولو كانت المساعدات العربية مستمرة وبشكل متزايد، لخفضت من حدة ارتهان قرار السلطة السياسي للولايات المتحدة، ولدفعت عملية المفاوضات بشكل أكثر إيجابية لتحقيق مصالح الفلسطينيين". ويرجح أنه "سيكون هناك زيادة في المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية، لكنها ستكون ضمن السياق الأميركي؛ لمنع خروج واشنطن من المشهد الفلسطيني".

وبينما المُعلن أن المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية تقدّم على أساس نبذ العنف وضبط الحالة الأمنية، واستمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة، إلا أن مراقبين يرون أن الهدف الأساسي لتدفق المساعدات الأميركية كان منع انهيار السلطة وتقادي حالة الفوضى التي قد تحدث بعد الانهيار وتأثيراتها على أمن المنطقة والعالم، وبالأساس إسرائيل.

ولكن تهديد ترامب يثير تساؤلاً: ألا تخشى أميركا في عهد الرئيس الجمهوري من تبعات انهيار السلطة، خاصة على أمن إسرائيل؟ ولماذا هدّد ترامب بوقف دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بشكّل أساسي؟ وهل تغيّر الموقف الأميركي من ملفات الحل النهائي؟

اللاجئون هم الأكثر تضرراً من قطع المساعدات الأميركية. إنهم أحد أهداف ترامب حيث تصدر الولايات المتحدة الأميركية قائمة أكبر المانحين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عام ٢٠١٦ بمبلغ قدره ٣٦٨,٥ مليون دولار، يليها الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٦٠ مليون دولار، وتأتي المملكة السعودية في المرتبة الثالثة بمبلغ ١٤٨ مليون دولار.

ونشرت (أونروا) إحصائية ما تحصل عليه من الدول المانحة، فظهر أن الولايات المتحدة الأميركية تمنح (أونروا) ٣٦٤,٢٦٥,٥٨٥ دولاراً أمريكياً، فيما الاتحاد الأوروبي يمنحها ١٤٣,١٣٧,٣٤٠ دولاراً، (بما في ذلك مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية).

أما ألمانيا فتمنح الوكالة ٧٦,١٧٧,٣٤٣ دولاراً، والسويد ٦١,٨٢٧,٩٦٤ دولاراً، فيما المملكة المتحدة فتمنح (أونروا) ٦٠,٣٠٢,٨٩٢ دولاراً.

وأشارت الوكالة، إلى أن المملكة العربية السعودية، تمنح ٥١,٢٧٥,٠٠٠ دولار، كما أن اليابان فتمنح ٤٣,٠٦٢,١٦٩ دولاراً، وسويسرا ٢٦,٩٣٨,٨٠٥ دولارات، وكذلك النرويج تمنح ٢٦,٣١٣,٣٥٩ دولاراً، وهولندا تمنح الوكالة ٢٠,٨٧٧,٥٠٧ دولارات، ويصبح بذلك المجموع الكامل ٨٧٤,١٧٧,٩٦٥ دولاراً أمريكياً.

أي أن المساهمة الأميركية تبلغ نسبتها نحو ٣١,٨٨% من إجمالي مساهمات الدول المانحة للوكالة، وتشرف "الأونروا" على اللاجئين الفلسطينيين إغاثةً وتشغياً، حيث يتلقى خدماتها أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني.

وقرار ترامب بقطع المساعدات عن "الأونروا" بالذات لم يكن اعتباطاً، بل هو تطبيق سياسة جديدة للتعامل مع ملفات الحل النهائي التي تتضمن القدس واللاجئين والحدود الجغرافية والموارد الطبيعية، والتهديد بقطع المساعدات عن الأونروا، التي تمثل الرمز العالمية لملف اللاجئين الفلسطينيين، يعني أن أميركا انتهت تماماً من ملف القدس وستنتقل لملف اللاجئين عبر حل الأونروا وتوطينهم في الدول التي يعيشون فيها".

فأميركا تتحدث عن مشروع سلام اقتصادي لا معنى للحدود الجغرافية لدولة فلسطينية فيه، بل تثبيت للوضع القائم على شكل سلطة تضبط الأمن في الضفة وغزة مقابل تسهيلات اقتصادية، وبذلك تحل الأمور العالقة في المفاوضات منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣. فترامب يقول: "نحن ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات كل عام من أجل لا شيء، إنهم ليسوا على استعداد حتى للتفاوض مع إسرائيل، التي طالب بها منذ وقت طويل.. أزلنا القدس، الجزء الأكثر تعقيداً في المفاوضات عن الطاولة، وسوف تضطر إسرائيل إلى دفع المزيد من أجل ذلك، وإذا لم يكن الفلسطينيون على استعداد لمناقشة السلام، فلماذا نواصل الدفع لهم في المستقبل؟".

المؤكد أن أميركا وإسرائيل لن تسمحان بانهيار السلطة تحت أي شكلٍ من الأشكال، وإن أقصى ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة هو استبدال مساعداتها بمساعدات عربية مع إبقاء الوضع على طبيعته. فحل السلطة يعني أن تتحوّل المخيمات الفلسطينية التي تعاني وضعاً اقتصادياً وسياسياً صعباً للغاية، إلى جبهات

مقاومة شرسة، لن تستطيع إسرائيل السيطرة عليها، وسيحول السلاح بيد الأجهزة الأمنية خلال لحظات إلى سلاح مقاوم، ولن تتوقف عمليات إطلاق النار على المستوطنين على مدار الساعة.

والسلطة تستبعد حلّ نفسها والاتجاه إلى مقاومة شاملة خشية خطر من أزمة تهجير وتشريد جديدة قد تفعلها إسرائيل بعد اجتياح كل مدن الضفة الغربية، والسلطة تعتبر أنّها حققت خطوات مهمّة على طريق الاعتراف الدولي، وأن عليها البناء على ذلك وعدم الرضوخ للابتزاز الأميركي.

وفيما يتعلّق بمدى قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ القرار وتداعياته على المستويين السياسي والأمني في فلسطين، فوجود السلطة الفلسطينية ككيان سياسي أصبح مصلحة دولية وإقليمية، ولن تستطيع أميركا تفويض السلطة عبر الضغوط الاقتصادية للوصول إلى حالة الانهيار. ولا يستطيع أي طرف تحمّل تبعات انهيار السلطة، لأن الفوضى لن تعمّ الداخل الفلسطيني فقط؛ بل دول الجوار بالكامل بما فيها مصر وسوريا ولبنان والأردن، وكذلك ستصل إلى الساحة الأوروبية، لذلك فإن تهديدات ترامب يربّح أنّها تأتي في سياق الضغوط على السلطة الفلسطينية لتخفيض سقف المطالبات الفلسطينية والرضوخ للشروط الإسرائيلية-الأميركية.

استهداف الاونروا

أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها وقف الدعم المقدم لـ "الأونروا" حتى يعود الجانب الفلسطيني لطاولة المفاوضات مع إسرائيل، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح للأونروا وقدمت تعهدات بنحو ٣٧٠ مليون دولار حتى ٢٠١٦؛ الضربة الكبرى التي قد تتلقاها الأونروا لن تكون فقط في حال توقف واشنطن عن دفع حصتها من التمويل وإنّما في حال تضامنت معها الرياض وهي التي استدعت الرئيس عباس قبل أيام على غرار ما حصل قبيل إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، والرياض حالياً تضغط وبقسوة على الفلسطينيين ليقبلوا خطة ترامب والتي تقضي حسب تسريبات صحيفة نيويورك تايمز بتصفية كل قضايا الوضع النهائي، ويتضمّن أيضاً إنهاء حق العودة، وهو الأمر الذي يعني إيجاد حلول بديلة للفلسطينيين بطبيعة الحال على حساب الأردن، وعلى كل الأحوال، المزيد من التصعيد الأميركي اليوم بات متوقّعا، بينما لا يخدم عامل الوقت عمان أبداً، قضية اللاجئين بالتوازي مع قضية القدس- إن تمّ الإقرار بهما- تتبنّان بوضوح بأردن مختلف عن ذلك الذي نعرفه.

وشنّ بنيامين نتنياهو هجوماً على وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، واتّهمها بالسعي للقضاء على إسرائيل، وقال: "أتفق تماماً مع انتقادات الرئيس (الأميركي دونالد) ترامب القوية لأونروا، لأنها منظمة تديم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتديم أيضاً رواية ما يسمّى بحق العودة الذي يهدف إلى تدمير دولة إسرائيل، ولذا يجب أن تزول أونروا من الوجود. بينما يحصل ملايين من اللاجئين حول العالم على مساعدات من مكتب المفوضية العليا للاجئين، فإنّ الفلسطينيين وحدهم لديهم منظمة مخصّصة لهم تتعامل مع أبناء أحفاد اللاجئين، وهم ليسوا لاجئين"، داعياً إلى إنهاء هذا الوضع واصفاً إيّاه بـ "السخيف". وإلى تحويل مخصصات الوكالة "بصورةٍ تدريجيّةٍ إلى المفوضيّة الأمميّة السامية للاجئين".

وكانت الإدارة الأمريكية أعلنت عزمها وقف الدعم المقدم لـ "الأونروا" حتى يعود الجانب الفلسطيني لطاولة المفاوضات مع إسرائيل. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح لأونروا وقدمت تعهدات بنحو ٣٧٠ مليون دولار حتى ٢٠١٦، وفقاً للموقع الإلكتروني للوكالة.

من جهته، أكّد المتحدث باسم "الأونروا" كريس غونيس، في بيانٍ ردّاً على تصريحات نتنياهو، أن الأونروا تتولّى مهمّتها بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي "تمنحها دعماً واسعاً وقوياً لمهمّتها الإنسانية" مشيراً إلى "مساهمتها التي لا غنى عنها في السلام والأمن". وأضاف أنّ "ما يديم أزمة اللاجئين هو فشل الأطراف في التعامل مع هذه القضية".

وتدير الأونروا مئات من المدارس للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين ولبنان وسوريا والاردن. كما أنّها تقدّم أيضاً خدمات اجتماعية ومساعدات صحية وتعليمية.

وتحذر منظمات فلسطينية من أن أي تقليص لخدمات الوكالة سيُشكّل خطراً على حياة نحو ٧٥% من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات.

من جهتها وزارة خارجية العدو عارضت موقف الرئيس ترامب، والذي امتدحه وشجّعه بنيامين نتنياهو، حول تقليص الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا". واعتبرت وزارة الخارجية أن هذا التقليص سيؤدّي إلى تفاقم أزمة إنسانية في قطاع غزة، وأن هذه الأزمة ليست في صالح إسرائيل، لتتماهى مع دعوات المستوى الأمني الإسرائيلي إلى تفادي مثل هذه الأزمة للحفاظ على أمن إسرائيل.

وكانت المفارقة أن يمتدح نتتياهو، الذي يشغل منصب وزير الخارجية بالإضافة لكونه رئيس الحكومة، هذه الخطوة ويشجّعها، في حين تعارضه الوزارة التي يتولّاها، والتي علّلت ذلك بالحفاظ على أمن إسرائيل.

خسائر الاحتلال عام ٢٠١٧

قال جيش الاحتلال أن العام الماضي ٢٠١٧ شهد ازدياداً ملحوظاً في إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة، وأن الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة العام الماضي باتجاه مستوطنات محيطية بقطاع غزة تعد الأكبر منذ انتهاء العدوان الأخير عام ٢٠١٤، مشيراً إلى أن العدد وصل لـ ٣٥ صاروخاً وقذيفة هاون خلال العام الماضي. وأن معظم حالات إطلاق الصواريخ تمّت بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، إذ أطلق من قطاع غزة بعد القرار وحتى نهاية العام ٣٠ صاروخاً نصفها سقطت في قطاع غزة. وأن التوتّر السائد على الحدود الشرقية لقطاع غزة لم ينته بعد، مشيراً إلى أن العناصر السلفيّة في غزة تواصل إطلاق النار على جنود الاحتلال في محاولة لإفشال المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس".

وأوضح تقرير جيش الاحتلال أنّه خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٥ أطلق من قطاع ٣٨ صاروخاً وقذيفة هاون فقط، مؤكداً أن العامين يُعدا من أكثر الأعوام هدوءاً.

ورداً على الصواريخ التي أطلقت خلال العام الماضي ٢٠١٧، فقد استهدف جيش الاحتلال ٥٩ موقعاً في قطاع غزة ؛ مثل: الأنفاق والقواعد ومرافق تصنيع الأسلحة، موضحاً أن معظم المواقع كانت تتبع لحركة "حماس" في غزة. وعن الانتفاضة الفلسطينية المشتعلة في الضفة الغربية والقدس، فقد أكد جيش الاحتلال بأن العام الماضي ٢٠١٧ شهد تراجعاً لافتاً في عدد الهجمات ضد جنود الاحتلال. وأكد التقرير أن عدد القتلى الصهاينة خلال العام ٢٠١٧ وصل لـ ٢٠ قتيلاً في ٩٩ عملية مسلحة في الضفة الغربية. وعدد العمليات الفدائية وصل خلال العام ٢٠١٦، ٢٦٩ عملية أسفرت عن مقتل ١٧ إسرائيلياً.

حركة المقاطعة

رصدت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، التي يتولاها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، مئات ملايين الشواقل، لشركة خارجية خاصة شكلتها حديثاً باسم "كلاع شلومو" (مقلاع سليمان)، بهدف الترويج للرواية الإسرائيلية في الخارج، وبدافع مكافحة "حملة نزع الشرعية عن إسرائيل" وفي مواجهة للنشاط الدولي لحركة المقاطعة BDS.

وقررت الحكومة قبل نحو أسبوعين تحويل مبلغ يقدر بنحو ١٢٨ مليون شيكل، بالإضافة إلى مبلغ ١٢٨ مليون شيكل أخرى تقدّم كمنح خاصة وتبرعات من مختلف أنحاء العالم، علماً بأن الشركة الجديدة غير خاضعة لقانون حرية المعلومات، وفقاً لسياسة الوزارة المتعلقة بالتعاملات السرية، بحيث ترفض تقديم أي معلومات مفصلة عن طبيعة نشاطها.

ونشرت صحيفة "هآرتس"، قائمة باسم القائمين على الشركة والمساهمين فيها، وكان معظمهم من أصحاب الخلفيات الاستخباراتية والأمنية، منهم المدير العام السابق لوزارة الشؤون الإستراتيجية، يوسي كوبرفاسر، السفير السابق لإسرائيل للأمم المتحدة والمستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، دوري غولد، السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة رون بروسور، رجل الأعمال ميشا أفني، رئيس معهد دراسات الأمن القومي ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس يدلين، المستشار الإعلامية السابقة لرئيس الحكومة لوسائل الإعلام الأجنبية خلال حرب لبنان الثانية، ميري أيزن، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، الجنرال المتقاعد يعقوب عميدرور.

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن هيئة الشركات إلى أن آخر تقرير قدمته الشركة إلى السلطات المعنية كان في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

وكان صحيفة "يديعوت أحرونوت" قد كشفت في تقرير لها، أواخر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أن "الهدف من الهيئة هو رفع مستوى الجهود المبذولة في مكافحة BDS، بالإضافة إلى تقديم ردّ سريع ومنسق ضد محاولات تشويه صورة إسرائيل في العالم"، على حدّ تعبيرها، والعمل على تبييض سمعة إسرائيل في الخارج في حال تنفيذها عدواناً عسكرياً أو الحشد لصالحها في أي تصويت على مشروع قرار ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، وذلك من خلال الحملات عبر الإنترنت، وأنشطة الضغط، والاتصالات مع منظمات أجنبية صديقة لإسرائيل.

ووفقاً لقرار الحكومة، يتمحور نشاط الشركة "بتنفيذ أنشطة منوطة بالوزارة (وزارة الشؤون الإستراتيجية) والمتعلقة بمكافحة ظاهرة نزع الشرعية ومقاطعة إسرائيل". وينص القرار على أن الشركة ستعمل على رفع حصتها من تمويل المشروع إلى حوالي الضعف من مصادر تمويل خاصة وتبرعات ل"المنظمات المؤيدة لإسرائيل". وبالإضافة إلى ذلك، ستنشأ لجنة توجيهية للمشروع تتألف من ممثلين حكوميين وممثلين عن الممولين.

وستعمل الهيئة المكونة من الشركة على تنظيم لقاءات حوارية مع أطراف غير رسمية لجمهور مستهدف يتم اختياره وفقاً لإستراتيجية الشركة، وبحسب الوزارة، سيكون لنشاط الشركة تركيز كبير على شبكات التواصل الاجتماعي، على اعتبار أنها تشكل أرضية خصبة لناشطين حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، حيث قالت الوزارة إنه "يوجه الخصم معظم جهوده الواعية والعملية في هذا الفضاء".

وآدعت الوزارة أن الشركة ستقوم بتنفيذ "أنشطة توعوية للجماهير" والعمل على تشكيل وعي عام، بالإضافة إلى طرح أفكار جديدة على صانعي القرار والمانحين في العالم اليهودي وتطوير أدوات جديدة لمحاربة محاولات نزع الشرعية الدولية عن "إسرائيل".

يأتي هذا ضمن تصعيد في الجهود الإسرائيلية ضد حملات المقاطعة التي وجّهت لإسرائيل عدة ضربات خلال السنوات الماضية على الساحة الدولية، وأخرجتها على صعيد سياسي ودبلوماسي، مما تسبب بخسائر مادية كبيرة، ودعوات لنزع الشرعية عنها.

هذا وكانت الوزارة للشؤون الإستراتيجية قد وضعت "قائمة سوداء" بأسماء المنظمات والمؤسسات الداعمة لحركة مقاطعة إسرائيل الدولية (BDS)، لمنع نشاطها من دخول إسرائيل، في خطوة شكّلت انتهاكاً للاتفاقات والمواثيق الدولية وحقوق الفرد بالتنقل والحركة.

وزعمت الوزارة أن هذه المنظمات "تعمل بشكل متواصل على الدعوة لمقاطعة إسرائيل، من خلال الضغط على أجسام ومؤسسات وحكومات حول العالم لمقاطعة إسرائيل، من خلال حملات كاذبة ومضللة هدفها خلخلة الوجود الطبيعي لإسرائيل في العالم". وتأتي هذه القائمة ضمن تصعيد الحرب على حملات المقاطعة التي وجّهت لإسرائيل عدّة ضربات موجعة حول العالم، وأخرجتها على صعيد سياسي ودبلوماسي وسببت لها خسائر مادية كبيرة من خلال عدة حملات.

وانضمت عشرات الشركات التجارية إلى الحملة وأعلنت مقاطعة إسرائيل، كما قامت دول أوروبية باستثناء الشركات العاملة في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة والجولان السوري المحتل من الاتفاقات التجارية مع إسرائيل، وكذلك ألغى عدد من الفنانين عروضهم في إسرائيل، وكانت آخرهم المغنية الأسترالية لورد.

وزعمت الوزارة أن هذه المنظمات "تعمل بشكل متواصل على الدعوة لمقاطعة إسرائيل، من خلال الضغط على أجسام ومؤسسات وحكومات حول العالم لمقاطعة إسرائيل، من خلال حملات كاذبة ومضللة هدفها خلة الوجود الطبيعي لإسرائيل في العالم".

وزعم إردان أن "وضع القائمة هو خطوة أخرى في معركتنا ضد التحريض والكذب الذي تنتشره منظمات المقاطعة، لن تسمح أي دولة بالعالم لأناس يريدون المس بالدولة بالدخول إلى أراضيها، وبالتأكيد ليس عندما يكون الهدف إلغاء إسرائيل كدولة يهودية".

وقال وزير الداخلية، أرييه درعي، "بصفتي وزيراً للداخلية ومسؤولاً عن قانون الدخول إلى إسرائيل، سأستغل كامل صلاحياتي لمنع دخول أعضاء ونشطاء حركات المقاطعة إلى البلاد لتحقيق هدفهم بالمس بدولة إسرائيل وأمنها، هؤلاء الأشخاص يحاولون استغلال القانون للعمل ضد إسرائيل ونشر إشاعات حولها وسأمنع ذلك بكل طريقة ممكنة". وستنقل وزارة الشؤون الإستراتيجية القائمة السوداء التي أعدتها إلى وزارة الداخلية وسلطة الهجرة والسكان من أجل منع دخولهم إلى إسرائيل.

والمنظمات التي شملتها القائمة هي:

• AFPS مؤسسة التضامن الفرنسية الفلسطينية

• BDS فرنسا

• BDS إيطاليا

• ECCP

(The European Coordination of Committees and Associations for Palestine)

-
- FOA أصدقاء المسجد الأقصى
 - IPSC (Ireland Palestine Solidarity Campaign) حملة التضامن الإيرلندية الفلسطينية
 - The Palestine Committee of Norway) Palestinakomitee) Norge الهيئة الفلسطينية في النرويج
 - PGS- (Palestine Solidarity Association in Sweden) Palestinagrupperna i Sverige مؤسسة التضامن السويدية الفلسطينية
 - PSC (Palestine Solidarity Campaign) حملة التضامن مع فلسطين
 - War on Want
 - BDS Kampagne حملة مقاطعة إسرائيل
 - AFSC (American Friends Service Committee) هيئة خدمات الأصدقاء الأميركيين
 - AMP (American Muslims for Palestine) مسلمي أميركا الفلسطينيين
 - Code pink
 - JVP (Jewish Voice for Peace) صوت اليهود من أجل السلام
 - NSJP (National Students for Justice in Palestine) منظمة الطلاب الوطنيين من أجل العدالة في فلسطين
 - USCPR ((US Campaign for Palestinian Rights الحملة الأميركية من أجل الحقوق الفلسطينية
 - BDS تشيلي
 - BDS جنوب أفريقيا

• اللجنة الدولية لمقاطعة إسرائيل (BNC (BDS National Committee)

وكشفت مصادر إعلامية نرويجية بأنّ وزيرة الخارجية النرويجية، اينار كسون، احتجت وبشده أمام بنيامين نتنياهو على طرد "إسرائيل" مسؤوله في فرع لمؤسسة نرويجية تقدّم مساعدات للفلسطينيين.

وقالت الوزيرة النرويجية لقد أعربنا عن احتجاجنا أمام السلطات الإسرائيلية، مؤكّدة أنّ النرويج ستواصل العمل ضد القائمة السوداء التي نشرتها ما تسمّى بوزارة القضايا "الإسرائيلية" والتي تعمل لمقاطعة "إسرائيل" حيث ستمنع "إسرائيل" نشطاء تلك المنظمات من دخولها.

الاستيطان

مستفيدين من أجواء قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني، عرض أفيغدور ليبرمان على مجلس التخطيط الأعلى للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية المصادقة على بناء ١٢٨٥ وحدة استيطانية جديدة. وسيتمّ المباشرة ببناء الوحدات الاستيطانية فوراً لينتهي البناء حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨. وأعلن مكتب ليبرمان النية في بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية. كما سيتمّ المصادقة على ٢٥٠٠ وحدة استيطانية في إطار التخطيط لبنائها في ٢٠ مستوطنة في مستوطنات الضفة الغربية.

وفي العام الماضي بلغ الاستيطان ذروته، حيث أعلنت حكومة العدو الموافقة على مئات آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة المحتلة، وذلك في ظلّ توافر البيئة السياسية المحلية والدولية الداعمة لهذا الأمر خاصة بعد تولّي دونالد ترامب رئاسة البيت الأبيض حيث أبدى دعمه لخطوات إسرائيل بغضّ النظر عن ماهيتها.

ولأنّ الأمن أحد أهمّ المرتكزات لدولة الاحتلال فإنّ الضفة استهدفت بعددٍ من الخطط الهادفة للسيطرة عليها وضمان الهدوء فيها، وفي هذا الإطار أعدت الأجهزة الأمنية للعدو خطة في العام ٢٠٠٦ للسيطرة على نقاط استراتيجية على المرتفعات الجبلية وعلى حزام في غور الأردن يمتد من شمال البحر الميت وحتى شمال الغور بالإضافة لفصل جميع المدن والقرى الفلسطينية جغرافياً بما يسهّل التعامل معها أمنياً.

وقد أتمت دولة الاحتلال أغلب مبادئ هذه الخطة التي تقوم على ضرورة أن يكون الحزام واسعاً بما يكفي لتوفير الدفاع الفعال ولمنع وجود تواصل بين الفلسطينيين والأردنيين دون رقابة ومتابعة إسرائيلية خشية إيجاد واقع أمني مشابه لغزة.

ويعتبر اليمين الإسرائيلي المتطرف معركة السيطرة على الضفة أهم معركة أمامه حالياً، لأن تحقيق ذلك سيقضي على الأصوات الداخلية والخارجية الداعية لحل القضية الفلسطينية على مبدأ حلّ الدولتين، وبما يجعل المستوطنات كأمر واقع سياسياً وجغرافياً، لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات قادمة. وحقّق اليمين مؤخراً تقدماً كبيراً في ظلّ الدعم الأمريكي في ملف الضفة، عبر استصدار قوانين تقضي بضم الضفة لدولة الاحتلال، وأيضاً قانون القدس الكبرى الذي يطرد العرب من المدينة المقدسة ويخرجهم من إطارها جغرافياً، ويضيف المستوطنات المحيطة بالقدس لها كمناطق تابعة للمدينة.

ومنذ تولّى ترامب رئاسة الولايات المتحدة وفي ظلّ الواقع العربي والإسلامي المتردّي وجد اليمين الإسرائيلي نفسه أمام فرصة ذهبية، يمكنه من خلالها تحقيق أكبر قدر من أهدافه التي يسعى لها، وعليه نرى حالياً تسارع القوانين الهادفة للسيطرة على الضفة المحتلة والقدس بشكلٍ كبيرٍ قبل حدوث أي تغيير يُعيق تطبيق المخططات على الأرض.

من ناحية ثانية، مشروع القرار الذي أقرّه حزب الليكود الإسرائيلي بضم الضفة المحتلة لم يتحدث عن السكان، ما يعني أننا أمام مرحلة جديدة قد يكون فيها السكان مستهدفون بهدف إزاحتهم عن بعض الأماكن والقرى بهدف حصر الفلسطينيين في أماكن صغيرة مسيطر عليها أمنياً. وتمثل سيطرة دولة الاحتلال على الضفة المحتلة عدداً من الأمور أبرزها السير سريعاً لنيل الاعتراف بيهودية الدولة في ظلّ انتهاء الواقع السياسي الفلسطيني، والأمر الثاني هو الانتقال لحكم الضفة بالتدريج خلال الفترة القادمة وإنهاء الوجود الممثل للفلسطينيين سياسياً.

لا شكّ أن هذا الأمر في غاية الخطورة خاصة أن آثار قرار السيطرة على الضفة قد لا نلاحظه في الوقت الحالي، لكن بعد عدّة سنوات ربما نجد أن كل شيء في الضفة بات مرتبط بالإدارة المدنية الإسرائيلية وقد يصل ذلك لعودة الإدارة المدنية الإسرائيلية.

العدو ومحكمة لاهاي

حدّرت ما تسمّى بـ"هيئة الأمن القومي"، في مكتب رئيس وزراء العدو، أعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي من مغبّة احتمال تقديم أول قضية ضد "إسرائيل" في المحكمة الدولية في لاهاي.

وأشار موقع المستوطنين الإخباري إلى أن "إسرائيل" تخشى من أن تقوم المحكمة الدولية من فتح الشكاوى التي تقدّم بها الفلسطينيون ضدّ "إسرائيل" لارتكابها جرائم حرب خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة في عام ٢٠١٤، وشكاوى أخرى تتعلّق بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية.

وأنه خلال العام الحالي، ٢٠١٨، من الممكن أن تبدأ المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بفتح تحقيق ضد إسرائيل في إحدى شكاويين تقوم بعملية تقصي حقائق تمهيدية بشأنها منذ ثلاث سنوات، أولهما الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤، والتي أطلق عليها في إسرائيل "الجرف الصامد"، وأطلق عليها في غزة "العصف المأكول". أما الثانية فهي البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة.

وقدّم جنرال الاحتياط، عميت أفيرام، عضو المجلس للأمن القومي، عرضاً سرياً للجنة الخارجية والأمن بعنوان "تقييم وضع إستراتيجي" للعام ٢٠١٨.

وفي العرض الذي تناول التهديدات التي تواجهها إسرائيل، وإلى جانب التهديدات الأمنية عرض تهديدان سياسيان: "هناك مخاوف من أنه خلال العام ٢٠١٨ سوف تنتقل المدّعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي من مرحلة تقصي الحقائق في "الجرف الصامد" والبناء في المستوطنات، إلى فتح تحقيق، وأنه في ظل غياب مبادرة سياسية تجاه الفلسطينيين أو في حال حصول تصعيد في الضفة الغربية أو قطاع غزة، خلال العام ٢٠١٨، فمن الممكن أن تتصاعد الجهود لنزع الشرعية والدعوة لمقاطعة إسرائيل".

وبحسب القناة الإسرائيلية العاشرة فإن فتح تحقيق هو إجراء ذو أهمية خطيرة بالنسبة لإسرائيل، حيث أن التحقيق سيكون ضد شخصيات معنية، ومن الممكن أن يشتمل على أوامر اعتقال واستدعاء للتحقيق؛ وأشارت إلى أن هناك جدالاً داخل الجهاز الإسرائيلي بشأن وجهة المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كانت ستقرر فتح تحقيق أم لا. وبحسب كبار المسؤولين في وزارتي القضاء والخارجية فإن ذلك يعتبر تهديداً جدياً يجب عدم الاستخفاف به، ولكنه ليس من المؤكّد أن يتحقّق.

أولوية الجبهة الشمالية

تشير تقديرات إسرائيلية إلى أن النظام السوري يفضل تحالفه مع روسيا على تحالفه مع إيران، وأنه في الوقت الذي يوافق فيه هذا النظام على إنشاء قواعد عسكرية روسية في سورية، فإنه يرفض، بدعم من روسيا، طلبات إيرانية لإنشاء قواعد عسكرية في سورية.

ويبدو أن هذه التقديرات قيلت خلال سلسلة اجتماعات عقدها المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، عقدها مؤخراً، وتمحورت حول الوضع في سورية والوجود الإيراني فيها خصوصاً، إلى جانب الوجود الروسي هناك.

وفي سياق تقرير حول هذه المداولات في الكابينيت، أشار المحلل العسكري في موقع "يديعوت أحرونوت"، رون بن يشاي، إلى أن التقديرات الحالية في إسرائيل هي أن "رئيس سورية بشار الأسد يرفض السماح للإيرانيين بإنشاء قواعد (عسكرية) دائمة في سورية، مثل مطار وميناء وقواعد لصواريخ أرض - أرض. كما أنه بالإمكان التقدير أن الأسد يرفض أيضاً على ما يبدو نصب بطاريات صواريخ إيرانية مضادة للطائرات في سورية، ورفض اقتراح رئيس أركان الجيش الإيراني، محمد باقري، بهذا الخصوص".

وأضاف بن يشاي أن باقري قدّم اقتراحه لدى زيارته دمشق وعلى خلفية المعارضة الروسية لتواجد إيراني دائم في طرطوس، حيث توجد قاعدة بحرية روسية هناك.

وتشير التقديرات الإسرائيلية، كما نقلها بن يشاي، إلى أن "الأسد يرفض (هذه المطالب الإيرانية) لأنه لا يريد إعطاء ذريعة لإسرائيل كي تشن هجمات في سورية وتشكيل خطر على ما أنجزه من إعادة السيطرة مجدداً على بلاده بمساعدة الروس".

من جهته قال وزير الطاقة الإسرائيلي والعضو في الكابينيت، يوفال شطاينيتس، "ليس سرّاً أننا قلقون؛ ورئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) عبر عن هذا القلق من الجهود الإيرانية للاستقرار عسكرياً داخل سورية، ونحن ننفذ بقيادته نشاطاً سياسياً واستخبارياً أمنياً أيضاً من أجل منع تحول سورية إلى قاعدة عسكرية إيرانية؛ وهذه عملية تستغرق بضع سنوات إذا تحققت، لكننا مصرون على منعها".

وكتب عاموس هرنيل المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس"، تحت عنوان "إسرائيل تلتجم في غزة وتتبنى توجّهاً هجومياً على الحدود في الشمال"، أن إسرائيل تبذل جهوداً ملموسة في منع تصعيد عسكري في قطاع غزة، وذلك لأهداف واضحة تتلخّص بعدم وجود بديل للسلطة عن حركة حماس، والرغبة في مواصلة بناء العقبات أمام الأنفاق، ولكن يندمج مع ذلك اعتبارات أخرى، أهمها ما يتّصل بالجبهة الشمالية ونفوذ إيران هناك، وهي مسألة تقع الآن على رأس سلم الأولويات الإستراتيجي لإسرائيل. ولفت هرنيل في هذا السياق إلى أن وزير الطاقة، قرر إعادة تزويد قطاع غزة بالكهرباء، إلى الوضع الذي كان عليه قبل سبعة شهور؛ وفي الوقت نفسه عقدت جلسة مطولة للمجلس الوزاري المصغر، السياسي - الأمني، تركّزت حول الأوضاع على الحدود مع لبنان وسورية؛ وأضاف أنه على الرغم من عدم وجود رابط بين الحداثين، إلا أنه على خلفية عدم الاستقرار على الحدود، فإنه على إسرائيل أن تدير عدة أزمات طوال الوقت بشكلٍ مواز، ودراسة مدى انعكاس التطورات في أي جبهة على الجبهة الثانية.

وأشار إلى أن الوضع الإنساني قد تدهور في قطاع غزة، كما تفاقت أزمة البنى التحتية، وخاصة شبكتي المياه والصرف الصحي. وفي أعقاب إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيلين بدأ إطلاق الصواريخ باتجاه النقب. وبحسبه، فإنه بسبب خشية مصر من فقدان المطلق للسيطرة على الوضع، بدأت تمارس ضغوطاً على حماس والسلطة الفلسطينية، ما دفع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى تغيير موقفه بشأن تزويد قطاع غزة بالكهرباء، وبهدف تحييد العوامل التي قد تدفع باتجاه المواجهة العسكرية.

وفي المقابل، أشار أيضاً إلى أن النظام السوري يواصل استعادة مناطق في أنحاء سورية، رغم الهجمات التي تشنها المعارضة، وخاصة في منطقة إدلب. وفي الوقت نفسه يستعد لإعادة بسط سيطرته على مناطق جنوبي سورية، قريباً من الحدود مع إسرائيل. وبحسبه، فإن إيران، وتحت غطاء تقدم قوات النظام، بدأت تدخل البضائع بشاحناتها، "وربما وسائل قتالية أيضاً"، في ممّرٍ برّيٍ يبدأ من طهران ويمرّ بالعراق وحتى دمشق، كما تجري اتصالات على إقامة قاعدة جوية وميناء بحري وقواعد عسكرية، وبضمنها قواعد قريبة من الحدود مع إسرائيل. ويخلص إلى أن المسألة المصرية بالنسبة لإسرائيل تتصل بصناعة السلاح الإيرانية.

وأضاف أن كبار المسؤولين الإسرائيليين، بينهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن أفيغدور ليبرمان، عبّروا عن القلق من مسألتين: "إعادة بناء ترسانة الصواريخ للنظام بعد أن كادت تنفذ خلال الحرب،

وإقامة مصانع أسلحة إيرانية في سورية ولبنان، والتي يمكن بواسطتها تطوير مدى دقة الصواريخ الموجودة لدى حزب الله، والتي يمكن أن تهدد إيران بواسطتها "البطن الرخوة" لإسرائيل، من ثلاث جهات هي سورية ولبنان، وأيضاً غزة حيث تحصل حركة الجهاد الإسلامي والذراع العسكري لحماس على مساعدات اقتصادية من طهران. وقال ليبرمان: "إن أذرع إيران تبرز جداً في سوريا ولبنان، لديهم استراتيجية واضحة ولا يخفون نياتهم، نحن نتعامل مع جميع التهديدات بجدية قصوى، ولن نسمح بترسيخ إيران في سوريا، ولن نسمح بفيضان للأسلحة الدقيقة في الشرق الأوسط".

أشار هرييل إلى أن إسرائيل كانت تأمل أن تتمكن الاحتجاجات التي ثارت في إيران في نهاية كانون الأول/ديسمبر من دفع النقاش الداخلي للتركيز على المساعدات الاقتصادية الهائلة التي تقدمها الحكومة الإيرانية على حساب المواطنين، ولكن يبدو أن النظام الإيراني تمكن من وقف توسع الاحتجاجات.

إلى ذلك، أشار إلى أن الإدارة الأميركية بذلت في الشهور الأخيرة جهوداً لإقناع إسرائيل بأنه لا أساس لمخاوفها من انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط بعد هزيمة داعش، وإبقاء الساحة مفتوحة أمام روسيا وإيران. وعليه، فقد قرر البنتاغون إبقاء نحو ألفي جندي شرقي سورية، وذلك لفرض قيود على نشاط إيران في الممر البري.

وينتهي هرييل بالقول أنّ وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، يقود خطأً متشدداً تجاه إيران، ولكن ذلك يلقي دعماً من الرئيس على مستوى البيانات أكثر من الأفعال. ومن جهة أخرى، ففي عهد ترامب، وخلافاً لسلفه باراك أوباما، من الصعب رؤية واشنطن تتدخل من أجل فرض قيود على عمليات إسرائيلية في الشمال في حال قرّر ننتيا هو أية عمليات مطلوبة.

من جهته كشف عضو الكنيست السابق عن حزب الليكود "موشي فيغلين"، أن الجيش بالغ في الاعتماد على التكنولوجيا في مواجهة حركة حماس وأعداء إسرائيل، وأن هذه المبالغة مصيرها هزيمة الجندي في الميدان أمام عقيدة حماس.

وحول التصعيد الأخير على جبهة قطاع غزة، أنه وطالما يعتمد الجيش على المادة فقط عبر الدبابات والطائرات والقبة الحديدية فسينتصر عليه الفلسطيني لأنه اعتمد على عقيدته حتى لو كانت "ضالة". وأشار إلى أن مواصلة بناء الأسوار والجدران للاحتماء خلفها لن يفيد، مشيراً إلى أن الفلسطينيين في القطاع سيجدون

الوسيلة لضرب إسرائيل بوسيلة جديدة وأن الحل هو الاعتماد أكثر على العقيدة بدلاً من الاستثمار في الماديات فقط. وقال أن الفتاة الفلسطينية التي تحمل مقصّ للقيام بعملية طعن تحمل في داخلها روحاً وعقيدة تهزم طائرات الشبح والغواصات النووية. ويشغل "فيغلين" حالياً رئاسة حزب يميني متطرف جديد أسماه "زهوت" - هوية - والذي ينادي بطرد الفلسطينيين من أراضيهم ولا يؤمن بأي حق لوجود الفلسطيني في أرضه.